Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 880-900
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.45

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

The impact of the inflation rate on the level of graduate unemployment in Iraq from a developmental perspective Using the ARDL distributed lag model for the period (2004-2024)

Ammar Abdel Hadi Shallal
University of Anbar – College of Administration and Economics
ammarda81@uoanbar.edu.iq

Key words:
Inflation, Unemployment, Cointegration.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	07 ***May***. 2025
Accepted	21 ***May***. 2026
Avaliabble online	01 ***Jun***. 2026

© 2026 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ammar Abdel Hadi Shallal
University of Anbar

Abstract:
Search for space to highlight the relationship between the inflation rate and the graduate unemployment rate in Iraq. It employs descriptive and quantitative econometric methods to demonstrate this relationship, using annual data. The goal is to understand the connection between graduate unemployment and inflation, and to emphasize the role of quantitative methods in studying this relationship in Iraq. The research concluded that the results of the distributed hysteresis model indicate a long-term equilibrium relationship between the inflation rate and the graduate unemployment rate, with a high rate of correction for short-term deviations. Furthermore, the results show that a 1% increase in the inflation rate leads to a significant increase in graduate unemployment, reflecting the fragility of the labor market in the face of economic shocks. The research recommended better coordination between monetary and fiscal policies to curb inflation without negatively impacting employment levels, and the implementation of trade policies that protect local products and reduce excessive reliance on imported goods, thereby boosting domestic production and job opportunities.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 880-900
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.45

أثر معدل التضخم على مستوى بطالة الخريجين في العراق من منظور تنموي باستخدام نموذج الابطاء الموزع ARDL للمدة (2004-2024)

ا.م.د. عمار عبدالهادي شلال عبد
جامعة الانبار- كلية الإدارة والاقتصاد
ammarda81@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين في العراق بأتباع أسلوب التحليل الوصفي فضلا عن التحليل الكمي القياسي لبيان اثر التضخم في بطالة الخريجين، وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على فهم العلاقة بين بطالة الخريجين والتضخم، وإبراز دور الأساليب الكمية في بحث العلاقة بين معدل بطالة الخريجين ومعدل التضخم في العراق.

توصل البحث الى ان نتائج نموذج الابطاء الموزع وجود علاقة توازن طويلة الامد بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين، مع سرعة تصحيح عالية للانحرافات قصيرة الأجل، كما أظهرت النتائج أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة بطالة الخريجين بنسبة ملحوظة، ما يعكس هشاشة سوق العمل أمام الصدمات الاقتصادية، واوصى البحث تحقيق تنسيق أفضل بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم دون التأثير السلبي على مستويات التشغيل وفرض سياسات تجارية تحمي المنتج المحلي وتقلل من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة، بما يعزز الإنتاج المحلي وفرص العمل.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة ،التكامل المشترك.

المقدمة:

تعد مشكلتي التضخم والبطالة من ابرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية، وبهذا يعتبران من المواضيع المهمة التي تلبي احتياجات السياسات والعمليات الحكومية التي تحاول اتخاذ سياسة اقتصادية الهدف منها تجنب مشكلة التضخم والبطالة وتقليل أضرارها، اذ تساهم في تشكيلهما مجموعة مركبة من العوامل الهيكلية وفي مقدمتها اختلال هيكلية القطاعات السلعية وانحدار اثرها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي دفع مكونات قوة العمل، كما يتفق الباحثون في الشأن الاقتصادي على وجود علاقة سالبة بين معدلات البطالة ونسبة التضخم، اذ إن تفاقم حدة البطالة في البلدان النامية سبب ضعف مقدرتها على خلق فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة فيها، فبالنسبة لقيم الظاهرتان فهي متفاوتة النسب ترتفع وتنخفض حسب درجة تطور الدول وتأخرها، والعراق احد الدول النامية التي دخلت في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية، لكنها لم تنجح بصفة كلية من خلال هذه البرامج والتصحيحات الهيكلية بعد الأزمات التي توالت عليه منها النفطية والمالية والحروب التي حصلت، حيث عرفت تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية وتفاقم مشكلة البطالة وفي بعض الأحيان ظهور التضخم الركودي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث من خلال صياغة الاسئلة التالية:

- ما هي العلاقة الموجودة بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين في العراق؟ وما هو اتجاهها؟.
- هل إن التغيير في معدلات التضخم ينجم عن تغيير في معدل بطالة الخريجين؟.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في محاولة توضيح أثر التضخم على الخريجين ومستقبل توظيفهم وتقديم قياس وتحليل لنوعية العلاقة بين التضخم وبطالة الخريجين لإيجاد نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات التوظيف.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين في العراق بأتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان العلاقة، وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية

- فهم العلاقة بين بطالة الخريجين والتضخم.
- إبراز دور الأساليب الكمية في بحث العلاقة بين معدل بطالة الخريجين ومعدل التضخم في العراق.

فرضية البحث:

لدراسة إشكالية البحث تم صياغة الفرضية التالية:

وجود علاقة موجبة وتأثير واضح لمعدل التضخم في معدل بطالة الخريجين في العراق خلال مدة البحث.

منهج البحث:

لمعالجة موضوع البحث نستخدم الطرق القياسية الضرورية لبحث العلاقة بين الظاهرتين في العراق، وللوصول إلى النتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية ARDL بالاستعانة ببرنامج (Eviews10) لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

المحور الأول: الإطار النظري

1-1 مفهوم البطالة

تعد البطالة ظاهرة عدم التوازن في سوق العمالة، بحيث لا يستطيع البعض من قوة العمل من الافراد من الحصول على قرص عمل، رغم أنهم يرغبون وقادرون على العمل، والتعريف الشائع للبطالة الذي جاءت به منظمة العمل الدولية الذي نص على أن الفرد من غير عمل هو ذلك الشخص الذي يكون فوق عُمر معين بلا عمل وهو يستطيع على العمل ويرغب به ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكن غير موجود، وعليه يمكن القول لا كل من لا يجد العمل يعد ضمن البطالة، وبصورة أوضح البطالة هي عدم حصول بعض الافراد على فرص تشغيل على الرغم من قدرتهم وبحثهم عنها، وبدأ ظهور ظاهرة البطالة بشكل واضح عند تطور الصناعة إذ لم يكن للظاهرة وجود في المجتمعات القديمة.(جاسم،2008: 7)، من خلال ما سبق اصبح واضحا أن ليس كل من لا يعمل عاطل فالطلبة والمعوقين وكبار السن والمتقاعدين والافراد المؤقتين ومن لا يرغبون في العمل لا يتم احتسابهم ضمن العاطلين عن العمل. وتعد أيضا نسبةً من عدد الاشخاص الذين لا يعملون الى قوة العمل الاجمالية، وللحصول على معدل البطالة فهو الفرق بين مستوى التشغيل الاجمالي ومستوى التشغيل الفعلي، أو بعبارة أخرى الارتفاع في العرض من العمل عن الطلب منه، ويعبر عن البطالة بنسبة مئوية من قوة العمل والذي يعد احد المعايير الاساسية لتقييم اقتصاد ما، والذي تسعى اكثر بلدان العالم على جعله منخفض (زكي، 1998: 20).

2-1 أنواع البطالة:

ان جميع الدراسات المعنية بالبطالة تتفق على ان أنواع وانماط البطالة ليست نهائية وانما هي متجددة باستمرار نتيجة للظروف التي يمر بها الاقتصاد ونذكر من هذه الأنماط: (عيسى واخرون،2018: 148).

- **البِطالة الهيكلية**: وهي البطالة التي تنتج عن التباينات التي تحدث في الاقتصاد المحلي وتدفع لحدوث غياب انسجام بين العمل المستخدم والتأهيلات البشرية المتاحة في سوق العمال.
- **البطالة الاحتكاكية**: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والحرف المختلفة ودخول عاملين جدد الى سوق العمل.
- **البطالة الدورية**: وهي البطالة الناتجة عن الدوران الاقتصادي اذ ترتفع نسبة البطالة في حالتي الانكماش والركود وتقل في مرحلتي الانتعاش والازدهار.
- **البطالة الاختيارية**: تحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه.
- **البطالة البنيانية**: وهي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير المؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية معينة تتلاءم مع الطرق الحديثة للإنتاج.

3-1 قياس البطالة:

لقياس هذه الظاهرة علينا أولا تن نعرف ما هي الأسباب التي تؤدي إلى البطالة ومن هذه الأسباب(العبيدي،2020: 19):

1- تغيير بعض الناس اعمالهم فينتقلون من وظيفة الى وظيفة اخرى ومن صناعة الى صناعة اخرى وخلال فترة الانتقال هذه التي تستغرق وقتا قد يطول فان الافراد يكونون في حالة بطالة.
2- تغيرات في عدد السكان وهذا يؤدي الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل.
3- عدم توزيع القوى العاملة حسب الاحتياجات الفعلية.
4- عدم تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل وعدم التوسع في الانتاج او تنفيذ مشروعات جديدة.
5- تفاقم المديونية الخارجية للدول التي دفعتها الى سياسات التقشف مما نجم عنها من ضعف في الاستثمار ومن ثم تقلص او عدم نمو فرص العمل.
6- هيمنة سياسة العولمة والتحول نحو اقتصاد السوق مع عدم القدرة على المنافسة للمنتجات الأجنبية.

ولتعقب البَطالة وقياسها تستخدم الحكومات الممسوحات، والتعداد السكاني، وعدد متطلبات التأمين ضد البطال، وهناك معيار معروف يُمكن من خلاله التعرف على مقدار البطالة في أي بلد:

- **المقياس الرسمي**: معدل البطالة $= \frac{\text{العاطلون}}{\text{القوى العاملة}} \times 100$
- **المقياس العلمي**: وفق هذا المقياس فان العمالة لا تتحقق الا بتساوي الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل حتى تسود البطالة الطبيعية غير التضخمية , واذا قل الناتج الفعلي عن المحتمل فيعني وجود بطالة بسبب عدم الاستخدام الكامل للعمالة(جاسم،2008: 8).

معدل البطالة = 1- الإنتاجية المتوسطة المحتملة \ الإنتاجية المتوسطة الفعلية

2-1 معدل التضخم

يعد التضخم ظاهرة اختلال في المستوى العام للأسعار(زيادة المعدل للأسعار، اي انخفاض ما يقابلها من الوحدات من النقد) وقد أشار كينز إلى أن (التضخم غير المضر هو عندما يكون فيه ارتفاعات إضافية في مجاميع الطلب ولا يؤدي الى ارتفاع اضافي في الإنتاج)، وتأسيسا لما سبق وبالرغم من تباين مفاهيم التضخم وإشكاله وأسبابه، يبقى التضخم مشكلة نقدية أكثر من إي وصف ثاني، ويتطلب الحفاظ على معدله مقابل الحفاظ على المعروض النقدي بحيث ينمو بمقدار يتفق مع نمو الطلب وعند أسعار ساكنة، ويعد التضخم الاقتصادي أحد أكثر المصطلحات شيوعًا في علم

الاقتصاد، وقد أدّى إلى إغراق البلدان في حالة من عدم الاستقرار لفترات طويلة، وفي عام 1974 تم الإعلان بأن التضخم العدو الأول في الولايات المتحدة الأمريكية :Eenrguttongerrard (1987,404).

ويمكن تعريف التضخم أنه الزيادة المستمرة في اسعار السلع والخدمات خلال مدة معينة من الزمن.

1-2-1 أنواع التضخم

1- حسب معايير تحكم الحكومة في الأسعار يقسم التضخم إلى نوعين هما:

- **التضخم الظاهر**: وترتفع فيه الأسعار دون قيود بهدف التوازن بين الطلب والمعروض من السلع والخدمات دون أي تدخل من قبل الحكومة.
- **التضخم المكبوت**: هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من الاتجاهات التضخمية.

2- حسب معيار حدة التضخم وينقسم إلى ثلاث أنواع :

- التضخم الجامح: وهو اشد نوع للتضخم بأثره على الاقتصاد القومي، إذ ارتفاع السعر بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقة للعمالة.
- التضخم غير الجامح: ويكون اقل خطورة حيث ترتفع الأسعار بمعدلات اقل ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية.
- التضخم الزاحف: ويحدث عندما تزداد أسعار السلع بنسب متوازنة سنويًا ويكون أقل خطورة، اذ ارتفاع السعر يكون قليلا ويمكن علاجه من خلال السلطة النقدية، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية.

2-2-1 أسباب وقياس التضخم

- **أسباب التضخم:**

يمكن بيان أهم اسباب التضخم من خلال ما يلي(Kevin,2021:23):

- النمو الاقتصادي: تزداد ثقة الافراد في حالة الازدهار حيث يكون هناك كثير من الفرص بسبب الارباح التي تصلها الدولة ومؤسسات الاعمال لزيادة الانتاجية فيميل الافراد للأنفاق والاستهلاك، وعلى عكس ذلك الامر في حالة الانخفاض الاقتصادي يكون هناك امن وظيفي اقل وترتفع معدلات البطالة
- تنبؤات المستهلكين: في ظاهرة التضخم تتصاعد الاسعار بشكل مكرر وتصبح فكرة الشراء للسلع والخدمات افضل من الوقت المستقبلي قبل حصول الارتفاع في الاسعار فيعمل الافراد برفع الانفاق وشراء الكميات بشكل اكبر .
- التطور في الاقتراض: ينتج كل من النمو الاقتصادي وتدني عمليات الشراء وتقليل القيود من المصارف الى منح القرض الى المقترضين من الافراد بشكل مرتفع يؤدي الى تصاعد الائتمان الممنوح وبالتالي يؤدي الى نمو المعروض النقدي .
- زيادة عرض النقد: تتصاعد العروض النقدية بسبب السياسات للبنك المركزي المتزايدة فيعمل على الشراء في السوق المفتوحة ودفع الاموال في الاقتصاد
- أسعار صرف العملة: يؤثر سعر صرف العملة عندما تكون هناك صناعات تتطلب الحصول على مواد اولية من خارج الدولة ويؤدي ذلك لحدوث تضخم في اسعار السلع المعدة للاستهلاك
- تطور الأجور: في حالة ازدهار البلد يكون هناك تراجع في نسب البطالة ووجود ازمة لتوظيف الكفاءات وهذا يؤدي الى رفع مقدار الراتب المعروض لتستطيع جلب الموظفين

- انخفاض الإنتاجية : انخفاض الانتاجية يزيد التضخم من حلال تأثيره على المعروض السلعي.

1-2-3 معالجة التضخم:

يتم معالجة التضخم من خلال طرق كثيرة وسنتطرق على السياستين النقدية والمالية وأدواتهما لمعالجة مشكلة التضخم (السيد، 1986: 115).

أولا: السياسة المالية

ان للسياسة المالية أدوات لمعالجة ظاهرة التضخم او التخفيف منها وذلك عن طريق ترشيد الانفاق العام ورفع الإيرادات الحكومية والتقليل من عجوزات الموازنة العامة بهدف التقليل من الضغوطات التضخمية.

ثانياً: السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية من قبل البنك المركزي بالعمل لتخفيض السيولة النقدية وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة لتخفيض الاقروض والانفاقات، كذلك الاقلال من عروض النقود في الأسواق ، فضلا عن العمل على رفع الاحتياطات القانونية على البنوك التجارية بهدف خفض القروض(الدليمي،1999: 612-617).

3-1 التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي

تعد هذه المشكلة من المشكلات التي أثارت الجدل بين المفكرين والمدارس الاقتصادية، وجعلت هذه المشكلة جميع الدول وبشكل خاص الدول المتقدمة في حيره وتردد من أمرها حول اتخاذ الإجراءات والتدابير والسياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة وأن ظاهرة التضخم الركودي وجدت تفسيرها عند المدارس الاقتصادية بطرائق مختلفة، ويتضح أن (النقديين) يفسرون هذه الظاهرة بسياسة النقد الرخيص التي تحفز الطلب الكلي ومن ثم ترتب عليها حدوث التضخم وبإتباع سياسة تقييدية تتصاعد معدلات البطالة بالمقابل، اما المدرسة (الهيكلية) تفسرها في التقدم الهائل في الاساليب التقنية التي ادت الى البطالة فضلا عن عدم كمال الاسواق الذي سبب في حدوث التضخم، اما (النيوكلاسيك) فيعدون الافراد لهم قدرة على التنبؤ والتوقع الرشيد لمعالجة المشكلة وبالتالي تذهب هذه السياسة ادراج الريح في تخفيض معدل البطالة دون المعدل الطبيعي ويعتقدون ان المتغيرات النقدية لن تؤثر في المتغيرات الحقيقية، اما (النيوكينزيون) فيرون السبب في حدوث التضخم الركودي هو ارتفاع تكاليف الانتاج بالشكل الذي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم، اما ارتفاع معدلات البطالة فبسبب السياسة الخاطئة لعلاج التضخم اذ تم اتباع سياسة نقدية تقييدية لمعالجة التضخم الذي يعتقد انه تضخم طلب وكان تأثيرها سلبي على الاستثمار والتوظيف، أي بصورة عامة معظم المدارس باستثناء (الهيكليين) يرون ان سبب حدوث هذه الظاهرة تبدأ بالتضخم وبسبب علاج التضخم تظهر مشكلة البطالة (السيد، 1986: 115).

وكقاعدة عامة هناك علاقة سالبة بين التضخم وظاهرة البطالة، وهذه العلاقة اوضحها الاقتصادي البريطاني (Philips)، فيما يعرف باسم منحنى (Philips)، ولكن قضية العلاقة العكسية لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول ومنها العراق الحالتين سويا وبشكل كبير كانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة ايضاً وتسمى هذه الحالة بـ (التضخم الركودي).

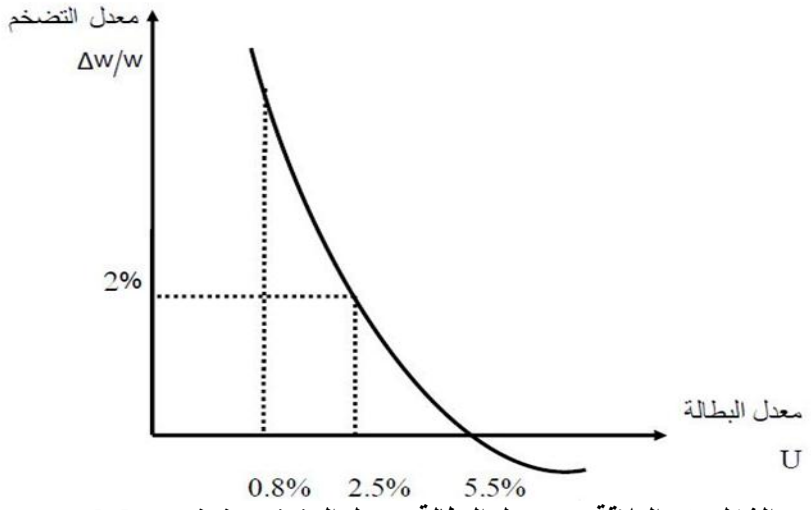

الشكل (1) العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى philips)

المصدر: زكي، رمزي (1998) الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: ص197.

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن معدل التغير في الاجر النقدي مرتفع عند انخفاض نسبة البطالة، وتكون معدل تغير في الاجر النقدي منخفض عند زيادة معدل البطالة، كما أن في منحنى philipsيقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المحدد ب (5.5%) وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الاجر الاسمي، أي أن ذلك المعدل لا يرافقه ارتفاع في معدل الاجور وهو ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي (Tw/w=0) (زكي، 1998: 198).

المحور الثاني: بطالة الخريجين والتضخم في العراق

1-2 بطالة الخريجين في العراق

ان من ابرز مستلزمات رفع النمو الاقتصادي في العراق هو مضاعفات الجهد من اجل الوصول الاستخدام التام لقوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة وعلى وفق تخطط تحددها سياسات التنمية نفسها . والتي تصف بأثرها قدرة تلك السياسات للتخفيف من مشكلة البطالة، وذلك بعد ان نعرف مقدار المعروض من القوة العاملة والمطلوب منها فضلا عن الفرص المتاحة للعمل ومقدار احتياج سوق العمل وما دوره في الدخل الوطني، وبهذا يتناول اثر تلك المؤشرات في قدرات الاستهلاك والادخار الدافعة للاستثمار التي ستؤدي بدورها على إعادة توزيع قوة العمل على خطى علاقات الخطط بين توسيع عدد العمال وتقدم الوسائل الإنتاجية وبالتالي عمل خطط معالجة متمثلة في التصحيح الهيكلي للقوى العاملة وتحديد العمليات التدريبية بالاتجاه الصحيح، ويشكل موضوع بطالة الخريجين أهمية أساسية في تنمية الاقتصاد العراقي وتطوير الخريجين واستقطابهم في مختلف النشاطات والمؤسسات في الدولة وفي المرحلة الراهنة بسبب العلاقة العضوية بين المناهج التنموية والإستراتيجية العامة للتقدم في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة في التنمية البشرية وبشكل خاص الخريجين في العراق بما فيها تهيئة الوسائل الكفيلة لتوفير الخدمات الصحية والخدمية والسكن وغيرها من المهمات التي تهدف الى تنمية وتطوير قابليات الخريجين اذ ان زيادة حجم السكان وزيادة الخريجين وارتفاع معدلات نموه تشكل عبئاً اقتصادياً على كاهل الاقتصاد الوطني ولا سيما في البلدان السائرة في طريق النمو وخاصة تلك التي تعاني من تدني معدلات نمو أنشطتا الاقتصادية (طحاوي، 1995: 284).

1-1-2 معطيات البطالة:

يمكن تحديد المعطيات العامة التي تحكم ظاهرة البطالة في العراق وهي:

أ. اختلال هيكل العمالة ونقص الايدي العاملة الماهرة والمتخصصة تعتبر من المشاكل الاساسية التي تواجه مسألة تشغيل العاملين، فالقطاع الزراعي يعاني من البطالة الجزئية والموسمية وحتى الدائمية بينما استوعبت قطاعات الاقتصاد الوطني جزءاً كبيراً من القوى العاملة وضمن وظائف ذات إنتاجية منخفضة نتيجة للركود في النمو والتباطؤ في الاقتصاد وبما يشبه الانكماش طيلة المدة السابقة والممتدة خلال العشرين سنة السابقة انعكس ذلك في عملية التأثير المتبادل بين التضخم واستخدام اليد العاملة على أثر السياسات التوسعية المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتجاوز عدد العاملين في قطاع الخدمات نسبة 33% من مجموع العاملين في حين لا يسهم بأكثر من 8% من الناتج القومي الاجمالي.

ب. ظهور نشاطات هامشية وطفيلية مثل اعمال الوسطاء والاضطلاع بعمليات البيع والشراء سريعة المردود واعمال السمسرة وما الى ذلك، مما ادى الى عزوف العاملين في الكثير من الاحيان عن القيام بأعمالهم الاساسية او التخصصية او تطوير قابلياتهم وبالتالي انخفاض إنتاجية العمل ثم اختلال الموازنة ما بينالانتاجية والاجور وتفاقم ظاهرة البطالة والتضخم النقدي وهذه الظاهرة واضحة للعيان في عمليات البيع والشراء على الارصفة والمزادات واسواق الجمعة وغيرها من الاسواق الطارئة على عملية الإنتاج والتسويق.

ج. اختلال الهيكل المهني وضرورة تصحيحه بالشكل الذي يضمن تغطية الاحتياجات من الاختصاصات الفنية اذ ان القضاء على البطالة يتطلب اعادة النظر في التكوين المهني والتدريب والاعداد المهني بما يعمل على ايجاد نوعاً من المرونة بمناقلة العاملين بين قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان الاعداد لتلبية الاحتياجات من المهن والاختصاصات.

د. حالة عدم التوازن والمواءمة بين انتاجية العمل وتعويضات المشتغلين والتي تعمل على خلق البطالة المقنعة يستلزم ايجاد حالة من التوازن ما بين الانتاجية والاجور وبما يجعل نمو معدلات الإنتاجية بمستويات اعلى من تعويضات المشتغلين وبالشكل الذي يعمل على الاستخدام الامثل لقوة العمل من اجل تحقيق المساهمة المباشرة والفعالة لعنصر العمل في عملية الإنتاج.

2-1-2 اسباب بطالة الخريجين في العراق

أن تحليل اسباب البطالة في العراق لا يختصر على مؤشرات سوق العمل لان البطالة نتيجة التأثير المتبادل بين عرض العمل والطلب عليه، بل هناك ظروف تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يصعب السيطرة على بعضها وهذه الاسباب وطبيعة مخرجات التعلم ومدى موائمتها مع سوق العمل ومن اهم اسباب استفحال بطالة الخريجين(حسين،18:2012):

أ. بقاء الأوضاع ثابتة اي يكون القطاع الحكومي هو الاساس في اجراءات التنمية وثبات المرتبات والاجور للموظفين والعمال بحسب قانون الرواتب الجاري العمل به ويصبح سوق العمال الوطني مشوه ويقتصر على قطاع احادي عالي التأثير بذوي التعليم الأعلى ويحصلون على رواتب مرتفعة من أصحاب التعلم الأقل، وينحصر دور القطاع الخاص فيها.

ب. لعدم استطاعت القطاع الخاص من الاخذ الدور المهم في اقتصاد العراق للضعف في راس المال وتهريب الكثير منه للخارج

ج. ان الاسواق تتخللها بطالة الخريجين ويكون القطاع العام هو الحاضن الرئيسي للخريجين مع فرق الاجور بين القطاع الخاص والعام مستنتج انخفاض الانتاجية لمستويات أدنى من امكانيات الخريجين.

د. عدم قيام مشاريع ومؤسسات انتاجية بالتأثير في تحفيز فرص العمل الجديدة مع عدم زيادة المرونة والتكيف القطاعي في التعليم والتدريبات فيما يتبع الانواع والادوات الجديدة لتنمية طلب العمالة.

ه. سوق العمل له من العوائق والصعوبات القائمة بين عرض وطلب قوى العمل بسبب عدم الترابط بين المخرجات للتعليم وحاجة السوق مع الاستمرارية في النمو لمخرجات التعليم الحكومي للجامعات.

و. عدم الاستقرار السياسي والامني وظاهرة الفساد العمليات المالية والإدارية في مفاصل الحكومة ،اذ تؤدي الى اتلاف عملية التنمية وبالنتيجة تخفيض الفرص المتاحة للعمل.

ز. سياسة الانفتاح على البضائع المستوردة، قد اغرقت الأسواق الوطنية بالسلع ذات المصانع المتردية، مما ادى الى توقف اكثر المعامل وازدياد عدد الخريجين العاطلون عن العمل.

ح. نقص البيانات لأسواق العمالة وان ارباب العمل لا يملكون المعلومات التي تأهلهم للحصول على القوى العاملة المتاحة والمؤهلة للعمل.

جدول (1): معدل بطالة الخريجين في العراق للمدة (2004-2024)

السنة	الجنس	الدراسات الاولية	الدراسات العليا
2004	ذكور	1.1	0.2
	اناث	5.3	0.0
	المجموع	6.4	0.2
2005	ذكور	4.92	0.2
	اناث	5.74	0.24
	المجموع	10.65	0.23
2006	ذكور	6.8	0.47
	اناث	14.8	0.1
	المجموع	21.6	0.2
2007	ذكور	11.2	5.1
	اناث	19.9	6.3
	المجموع	31.1	11.4
2008	ذكور	16.4	22.88
	اناث	25.61	35.41
	المجموع	42.01	58.29
2009	ذكور	20.5	23.9
	اناث	28.25	37.41
	المجموع	30.75	61.3
2010	ذكور	7.3	27.5
	اناث	30.3	38.6
	المجموع	37.6	66.1
2011	ذكور	10.8	11.4
	اناث	22.4	25.4
	المجموع	33.2	36.7
2012	ذكور	17.8	11.6
	اناث	18.1	35.1
	المجموع	35.9	46.7
2013	ذكور	20.1	12.9
	اناث	17.9	8.9
	المجموع	38	21.8
2014	ذكور	19.8	14.4
	اناث	23.4	12.7
	المجموع	43.2	27.1
2015	ذكور	17.2	20.4
	اناث	19.1	16.2

	المجموع	36.3	36.6
2016	ذكور	19.4	19.81
	اناث	16.8	17.3
	المجموع	36.2	34.11
2017	ذكور	21.6	21.2
	اناث	16.2	15.1
	المجموع	37.8	36.3
2018	ذكور	18.7	17.9
	اناث	17	13.8
	المجموع	35.7	31.7
2019	ذكور	19.8	14.3
	اناث	15.9	11.7
	المجموع	35.7	26
2020	ذكور	16.2	16.2
	اناث	17.2	10.1
	المجموع	33.4	26.3
2021	ذكور	15.6	15
	اناث	19.81	9.5
	المجموع	35.41	24.5
2022	ذكور	19	15.9
	اناث	21	11.2
	المجموع	40	27.1
2023	ذكور	15.1	12.5
	اناث	13.8	9
	المجموع	28.9	21.5
2024	ذكور	19.8	10.2
	اناث	11.7	9.3
	المجموع	31.5	19.5

المصدر: وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء (2025)، مسح التشغيل والبطالة.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه معدل بطالة الخريجين بدأت ترتفع بسبب الاوضاع الامنية التي حصلت وتغير النظام الاقتصادي وتعطله لمدة بسبب الحروب، اذ بلغ معدل العاطلين عن العمل الى الخريجين 6.4% عام 2004 في الدراسات الأولية وارتفع ليصبح 35.7% عام 2019 وهي زيادة كبيرة جدا بسبب قلة فرص العمل في القطاع الخاص إضافة الى توقف التعيينات في مؤسسات الدولة الحكومية، وكذلك الحال بالنسبة لخريجي الدراسات العليا الذي ارتفع من 0.2% عام 2004 ،اما سبب تذبذب النسب للسنوات 2014الى 2017 فيعود السبب الى ما حصل خلال تلك المدة من حرب ضد المجموعات الإرهابية وكذلك انخفاض اسهار النفط فضلا عن القرض من البنك الدولي وشروطه بإيقاف التعيين وشروط أخرى ، ليصل الى 26% عام 2019 لنفس الأسباب لبدية المدة فضلا عن ازمة كورونا وما مر به العراق خلال تلك السنة بتوجيه الجزء الأكبر من النفقات الى الرعاية الصحية.

3-1-2 معدل التشغيل

ان مؤشر معدل التشغيل يعكس قدرة الاقتصاد المحلي على استخدام اليد العاملة الموجودة ويقيس هذا المؤشر عدد الافراد المشتغلين على اجمالي عدد السكان ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 880-900
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.45

جدول (2): عدد العاملين ومعدل التشغيل في العراق للمدة (2004-2024)

السنة	عدد العاملين(مليون)	معدل التشغيل (%)
2004	-	-
2005	7.3	27.1
2006	7.6	26.7
2007	7.7	33.3
2008	9.9	36.6
2009	11.2	39.1
2010	12.4	25.2
2011	8.1	24.9
2012	8.3	24.6
2013	8.4	23.9
2014	7.4	20.5
2015	15.7	42.5
2016	15.8	41.7
2017	17.3	44.5
2018	17.4	44.3
2019	17.6	43
2020	15.7	42.2
2021	15.8	41.7
2022	17.3	44.5
2023	17.4	44.3
2024	17.6	43

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (2025)، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

وتشير البيانات في الجدول (2) ان عدد العاملين ازداد حتى وصل الى (17.6) مليون عامل عام 2019 بعدما كان يبلغ (7.3) مليون عامل عام (2004)، وعلى الرغم من زيادة عدد العاملين الا ان معدل التشغيل قد انخفض الى (43%) عام 2019 بعد ان كان يبلغ (27.1%) عام 2004، ويعود هذا الانخفاض الى عدد السكان في العراق ينمو بمعدل اكبر من معدل نمو فرص العمل، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي ومحدودية المشاريع الجديدة للأيدي العاملة والخريجين الجدد بسبب الظروف التي مر بها العراق تلك المدة واعلان العراق حالة التقشف بسبب العجز الذي حصل في الموازنة.

4-1-2 واقع التعليم في العراق والانفاق عليه

أن المؤسسات التعليمية هي النواة الاساسية لتنمية الموارد البشرية في العراق وقد شرع قانون رقم (40) عام 1988 الذي كان هدفه عمل تغييرات من حيث الكم والنوع في مراحل علمية وتقنية فضلا عن الثقافية وتلبية مستلزمات الاستراتيجيات التنموية في مفاصل المعارف الإنسانية والتقدم المجتمعي, وتعد القاعدة الاساسية لكل المؤسسات التنموية في المجتمع ودورها التنموي والريادي والمتمثلة بالاتي : (بريهي وآخرون ،2011: 65)

1. الابعاد التعليمية وتكون مسؤولة عن أجيال المستقبل.
2. الابعاد العلمية وتكون مسؤولة عن المعارف العلمية وتعيينها لخدمة مصالح المجتمع.
3. الابعاد التطبيقية وهي مسؤولة عن عقبات وعوائق العمل الخاص بالتنمية والبحث عن معالجاتها.

واصبح عدد جامعات القطاع العام في العراق عام 2018 (35) جامعة مفرقة في جميع مناطق العراق ومع تقدم الافراد بدأ نظام التعليم يواجه طلب متزايد لالتحاق الطلاب بمراحله المختلفة وتمت

الموافقة على الطلب بالسماح بتأسيس المؤسسات التعليمية الاهلية وتحدد الربط بين هذه المؤسسات التعليمية من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعد العراق من الدول الرائدة في الانفاق على التعليم العالي اذ اهتمت الحكومة بهذا الجانب اهتمام كبير، وان قطاع التعليم شأنه شأن بقية القطاعات اذ تعرضت مختلف المؤسسات التعليمية لعمليات التدمير والتخريب، وان حجم الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي التي تعكس مضامين اقتصادية من حيث الموارد الاقتصادية، فإن النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي تنفق على التعليم العالي لا تبين مقدار الموارد المخصصة للتعليم وإنما تبين اهميته لذلك البلد، وان العراق بذل جهود ملموسة بغية تحسين التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي وبسبب تزايد عدد السكان وعدد الملتحقين بالتعليم يتزايد الانفاق، حيث وصل مجموع الانفاق على التعليم العالي في العراق الى (11219537.6) مليار دينار، وهذا يدل على أن التعليم العراقي في حالة تقدم (بريهي واخرون 2011: 5).

2-1- 5 واقع التعليم العالي للدراسات الاولية في العراق

اخذت المؤشرات التي ترتبط بالتعلم العالي والتي تضم اعداد الطلبة الفعليين واعداد الذين تخرجوا واعداد الجامعات واعداد التدريسيين، اذ ارتفع عدد الطلاب المتواجدين في الجامعات العراقية خلال السنوات الدراسية (2005-2004) (2019-2018) من (368753) طالب الى (782459) طالبًا، في حين نلاحظ ان عدد الطلبة المتخرجين خلال مدة البحث يرتفع تارة وينخفض تارة اخرى اذ ارتفع عدد الخريجين من (74518) طالبا في العام الدراسي (2005-2004) الى (173256) طالبا للعام الدراسي (2019-2018) اما بالنسبة لعدد الجامعات العراقية فقد ازداد في هذه المدة من (17) جامعة في العام الدراسي (2005-2004) الى (35) جامعة في العام الدراسي (2018-2019)،وسبب هذه الزيادة قيام وزارة التعليم العالي بالموافقة على انشاء عدد من الجامعات لتلبية زيادة الطلب الحاصل على التعليم الجامعي مما ادى الى انخفاض حصة الجامعة الواحدة من الطلبة الموجودين، اذ بلغت حصة الجامعة الواحدة من الطلبة للعام الدراسي (2015-2014) (16428) طالباً لكل جامعة بعد ان كانت (21691) طالبا لكل جامعة للعام الدراسي (2004- 2005) اما عدد الاساتذة فقد ازداد من(21046) تدريسيا في العام (2004- 2005) الى (51435) تدريسيا للعام الدراسي(2018- 2019) اذ جاءت هذه الزيادة نتيجة التعيين واعادة تعيين جميع حملة الشهادات العليا في داخل العراق وخارجه وبمختلف الاختصاصات في الجامعات والمعاهد وكذلك انتقل الكثير من حملة الشهادات العليا من الدوائر الاخرى خارج وزارة التعليم الى الجامعات بعد عام (2003) لسد التسرب الحاصل في الكفاءات، من خلال متابعة هذا التطور للدراسات الاولية نلاحظ نمو وتطور هذه الدراسات بسبب اهميتها الفعالة في بناء المجتمع وتطوره والارتقاء به الى سبل النجاح(بيانات البنك الدولي،https://data.albankaldawli.org/).

تضم كل الجامعات العراقية برامج للدراسات العليا، اذ ان الدراسات العليا في العراق حققت انجازات بسببها وتعد من المؤشرات المهمة والدالة على تطور قطاع التعليم الجامعي في العراق مثل مؤشر عدد الطلبة في الدراسات العليا، فالدراسات العليا في الجامعات العراقية توفر نشاطا بحثيا من خلال رسائل واطاريح الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لطلبة الدراسات العليا، وهو يمثل النشاط العلمي الذي يتم بموجبه تخرج الطلبة ونتاج التطور هذا القطاع وكذلك يعبر هذا على ان الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي هي بمستوى عال من خلال الجدول (3) ارتفعت نسبة الخريجين في الدراسات العليا ايضا خلال مدة البحث اذ بلغ عدد الخريجين (11345) طالبا في السنة الدراسية (2018 –2019) بعد ما كانت(5477) طالب في السنة الدراسية(2004- 2005) (بريهي واخرون : 2011 : 49) ، وكما في الجدول رقم (3).

جدول (3): عدد الطلبة الخريجين في الدراسات العليا للجامعات العراقية للسنوات (2005-2024)

السنوات الدراسية	عدد الطلبة الخريجين في الدراسات العليا
2005-2004	5477

5756	2006-2005
5328	2007-2006
4346	2008-2007
4706	2009-2008
4827	2010-2009
4910	2011-2010
5846	2012-2011
6888	2013-2012
6485	2014-2013
8081	2015-2014
7547	2016-2015
7613	2017-2016
9345	2018-2017
11345	2019-2018
7547	2020-2019
7613	2021-2020
7645	2022-2021
9345	2023-2022
11345	2024-2023

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول(3) ان عدد الطلبة الخريجين بدأ بالانخفاض قليلًا بعد عام 2006 الى عام 2014 بسبب الظروف التي واجهت العراق آنذاك ومنها الظروف الامنية واغلب الموازنة كانت تمول الدفاع وغيرها من ظروف مالية وغيرها، اما بعد عام 2016 الى 2019 نرى ازدياد عدد خريجي الدراسات العليا وتعد من المؤشرات المهمة والدالة على تطور قطاع التعليم الجامعي في العراق مثل مؤشر عدد الطلبة في الدراسات العليا، اذ توفر الجامعات العراقية نشاطا بحثيا من خلال رسائل وإطاريح الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لطلبة الدراسات العليا، وهو يمثل النشاط العلمي الذي يتم بموجبه تخرج الطلبة ونتاج التطور هذا القطاع وكذلك يعبر هذا على ان الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي هي بمستوى عال.

2-1-5 العلاقة بين التعليم وبطالة الخريجين في العراق

ان تاريخ الاقتصاد العراقي لا يختلف عن باقي اقتصاديات البلدان النامية مع توفر الموارد البشرية والمالية والمادية فهو يشكو من اختلالات هيكلية ليس السبب ضعف سياسة الاقتصاد فحسب بل السبب الاجدر هو تهميش القرارات الاقتصادية التي عمقت تلك الاختلالات، وان عدم تواجد سياسة اقتصادية ذات معايير واضحة ادت الى تزامن حالة تعثر في معدلي البطالة والفقر وتراجع الامن الاجتماعي وانخفاض النمو في الناتج الوطني الاجمالي، وان ظاهرة البطالة ازمة ذات اثر كبير في اي بلد وخاصةً بطالة الشباب الخريجين ومن أهم الاسباب التي تكون دافعة لها هي عدم التشابه في الخصائص لقوة العمل المتوفرة وفرصه المتواجدة في السوق كما ونوعا، وقد بلغت نسبة البطالة بين الخريجين في عام 2018 (46.7%) من اجمالي الخريجين وقد بلغت نسبة بطالة الخريجين في الدراسات الاولية (6.4%) اما في الدراسات العليا بلغت نسبة البطالة (0.2%) وبعدها بدأت معدلات البطالة تتزايد في صفوف الخريجين , وان مشكلة البطالة في العراق هي مشكلة مستفحلة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض اذ تكون دلالة لحالة انفصام مابين مخرجات التعليم العالي ومدخلات سوق العمل(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،2022: 5).

2-2 معدل التضخم في العراق واسبابه:

لم يكن التضخم ظاهرة جديدة على الاقتصاد العراقي وانما هو نتاج تراكمات لمراحل ماضية وسياسة اقتصادية غير صائبة فالعراق خرج من حرب الثمانينيات بخسائر مادية في مجمل

مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليدخل في مشكلة الحصار الاقتصادي وفقدانه البنية الاقتصادية واستمراره في المعاناة بعد احتلال الولايات المتحدة له وخلال الحكومات المتعاقبة التي واجهت صعوبات كثيرة ادت الى رفع ظاهرة التضخم والتي ابرزها:

1- تدهور وضع الامني واتساع عمليات تخريب البنية التحتية وغيرها.
2- ارتفاع عمليات الفساد بأنواعه في كافة مفاصل الدولة.
3- توصيات نادي باريس بشأن الغاء الدعم عن السلع المدعومة مما أدى الى زيادة الاسعار للسلع الاساسية وفي مقدمتها المشتقات النفطية وسلع البطاقة التموينية.
4- الاعتماد على الاستيراد الخارجي بسبب تعطل كثير من الصناعات المحلية.
5- تزايد في الطلب المحلى بعد عام 2003 بسبب ارتفاع المستوى المعاشي للأسرة العراقية والغاء بعض الرسوم والضرائب الجمركية على السلع.

ويشير تقرير شهر آب 2006 للتضخم الذي أنجزه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى ان مؤشر التضخم لهذا الشهر قد ارتفع مقارنة بشهر تموز للعام نفسه، كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة (51.1%) وقد كان ذلك حصيلة ارتفاع الرقم القياسي لجميع المجاميع السلفية وهي (المواد الغذائية، الدخان، والمشروبات، الاقمشة والملابس والاحذية، الاثاث، الوقود والاضاءة، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والادوية، سلع وخدمات متنوعة، والايجار) بنسب ارتفاع قدرها (61%، 0.1%، 1.5%، 0.8%، 57.8%، 20.8%، 7.0%، 3.3%، 0.7%)، علمًا أن الانفاق على هذه المجموعة يشكل 100% من مجموع الانفاق الاستهلاكي العائلي، فضلا عن ارتفاع مؤشر التضخم السنوي خلال المدة من اب/2005 ولغاية اب/ 2006 بنسبة 67.6% وذلك نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لجميع المجاميع السلعية الوارد ذكرها اعلاه بنسب ارتفاع قدرها (39.7%، 12.8%، 26.7%، 14.2%، 321.8%، 235.8%، 22.6%، 37.5%، 34.7%) على التوالي.(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،2013: 32).

3-2 العلاقة بين بطالة الخريجين والتضخم في العراق

يتفق علماء النظرية الاقتصادية على ان التضخم ما هو الا ارتفاع مستمر في الاسعار يمكن ان يحدث بسبب تخلف العرض عن الطلب المتزايد او ارتفاع في التكاليف تحمل على شكل ارتفاع في الاسعار وفي اطار ما يتناوله البحث في تحديد العلاقة بين البطالة والتضخم فأن الفكر الاقتصادي يشير لعلاقة عكسية بين المتغيرين حيث ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى انخفاض في معدل البطالة وان تفسير ذلك يتمثل في ان زيادة في الطلب دون مستوى الاستخدام الكامل ستؤدي الى ارتفاع في طلب العمل وهذا يؤدي الى انخفاض البطالة.

اما الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) يتذبذب في ظاهرة الركود للتضخم (إذ أن علاقة ظاهرتي البطالة والتضخم موجبة) أي الاقتصاد العراقي في هذه المدة يكون في اختلال هيكلي في بنية القطاع السلعي وانخفاض دوره في بناء الناتج المحلي الاجمالي وفي استخدام مكونات القوة العاملة الموجودة وخاصة الخريجين ،ففي الساعة الذي يشكل فيه القطاع النفطي نسبة 70% من (GDP) نلاحظه لا يسهم في استخدام تقسيمات القوى العاملة ومنهم الخريجين الا بنسبة 2% مما يعني بقية قوة العمل تستوعبها قطاعات لا تتعدى نسبتها في الناتج المحلي سوى 30% الأمر الذي يشير ان الاقتصاد العراقي بات اقتصاد لتقديم الخدمات ذو هشاشة في تكوينه وان ظاهرة التضخم فيه موجودة على وفق زيادة قوة الطلب الكلي إزاء الانخفاض في قوة العروض الكلي للقطاعات غير النفطية(السلعية) التي هي صوة لجانب العرض الحقيقي للقطاع السلعي والخدمي التي يطلبها مجتمع العراق ،ومن خلال المدة محل البحث يصبح من المتعسر تحديد علاقة واضحة المعالم بين ظاهرتي التضخم والبطالة في العراق، فمن الجدول(4) لمعدلات التضخم يتضح ان هناك انخفاض في معدلات التضخم لهذه المرحلة(2005-2020) من خلال استهداف البنك المركزي العراقي لتلك الظاهرة بما متوفر لديه من احتياطات دولاريه استطاع ومن خلال

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 880-900
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.45

نافذة مزاد العملة الأجنبية ان يحافظ على استقرار اسعار صرف الدينار العراقي ومن خلال علاقة الجدول (3) مع الجدول (4) لعدد الخريجين ان العلاقة تبين وجود تشوه وضبابية في تحديد العلاقة في مسار الظاهرتين فمرة يكون هناك ارتفاع في معدلات التضخم كما للأعوام 2005-2008 مع ارتفاع معدلات البطالة للخريجين من مستوى 10.65% للدراسات الاولية و0.47% للدراسات العليا ونرى هذا التأثير الكبير للتضخم الحاصل على التعيين والخريجين في العراق بسبب الاوضاع التي سادت في هذا الفترات التي تخص الاوضاع السياسية والامنية وتغير الحكومة والانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي , وتارة يكون هناك انخفاض في معدلات التضخم كما للأعوام 2008-2016 مع عدم استجابة بمعدلات البطالة الا في حدود ضيقة تكاد لا تذكر وهذا التشوه في العلاقة بين المتغيرين لا يمكن تفسيره الا في ضعف التنسيق بين ادوات السياسة الاقتصادية بفرعيها المالي والنقدي في تلك المرحلة (ايدجمان،2008: 247).

جدول (4): نسب معدل بطالة الخريجين والتضخم والناتج المحلي في العراق للمدة(2004-2024)

العام	التضخم(%)	معدل بطالة الخريجين		الناتج المحلي (ترليون دينار)	معدل النمو%
		اولية	عليا		
2004	37	6.4	0.2	73.53	69.9
2005	53.20	10.64	0.47	95.59	10
2006	30.8	21.6	0.2	111.46	1.3
2007	12.7	31.1	11.4	157.03	8.2
2008	6.90	42.01	58.29	130.64	3.3
2009	2.90	30.75	61.3	162.06	6.4
2010	5.80	37.6	66.3	217.33	7.5
2011	6.10	33.2	36.7	254.23	13.9
2012	1.90	35.9	47.7	273.59	6.5
2013	2.20	38	21.8	266.33	0.1
2014	1.40	43.2	27.1	194.68	3
2015	0.60	36.3	36.6	196.92	8.4
2016	0.20	36.2	34.11	221.67	4
2017	0.40	37.8	36.3	268.92	0.6
2018	0.20-	35.7	31.7	276.16	4.8
2019	0.60	35.7	26	219.77	11-
2020	0.57	33.4	26.3	236.9	12.4-
2021	6.04	35.41	24.5	274.2	1.4
2022	4.99	40	27.1	374.3	7.7
2023	4.36	28.9	21.5	352.1	0.9
2024	3.6	31.5	19.5	371.9	0.1

المصدر: 1-بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي/https://data.albankaldawli.org
2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (العراق).

كما يتضح من الجدول السابق وخاصة بعد تغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق واتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار و أعطى هذا الإجراء ميزة تنافسية للسلع المستوردة في السوق المحلية بحيث كانت اسعارها اقل من مثيلاتها المحلية فساهمت في تخفيض المستوى العام للأسعار في هذه للمدة (2004-2020) بالرغم من انها استنزفت معظم الفوائض النقدية المتأتية من تصدير النفط الخام وارتفاع اسعاره وهذا يعني وجود

علاقة عكسية بين التضخم والاستيراد فبقيت الاستيرادات مؤثرة على المستوى العام للأسعار طيلة هذه المدة التي شهدت التغير في النظام الاقتصادي بعد عام 2003 وما تلاها فكان الانفتاح التجاري الكبير على العالم الخارجي دون قيود كمية ونوعية فكانت اسعار السلع المستوردة اقل من مثيلاتها في الداخل فساهمت الاستيرادات بذلك في تخفيض المستوى العام للأسعار خلال هذه المدة بحيث لو اغلقت الحدود لعدة ايام يكون اثرها واضح في مستوى الأسعار، واذا اتجهنا للعلاقة بين التضخم وبطالة الخريجين خلال هذه المدة فان العلاقة بين هذه المتغيرات علاقة طرديه اذا لا يمكن تحقيق منحنى فيليبس للمدة المذكورة، وظهور ما يسمى (الركود التضخمي) ونجد ان في بداية هذه المدة وخاصه بعد عام 2003 وتغير النظام الاقتصادي العراقي والانفتاح التجاري الواسع وكثرة الاستيرادات التي اثرت على المستوى العام للأسعار وظهور مشكلة التضخم واثرها على معدل بطالة الخريجين وقلة فرص العمل وبسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت آنذاك ولأسباب عدة اهمها انهيار اسعار النفط وجائحة كورونا تزايدت معدلات (التضخم الركودي) في العراق واصبحت تشكل تهديد للحياة الاقتصادية والاجتماعية وربما تنذر بانهيار نقدي واقتصادي.

المحور الثالث: التحليل الكمي للعلاقة بين التضخم وبطالة الخريجين في العراق

في هذا المحور سيتم اختبار العلاقة التي تربط بين التضخم والبطالة في العراق خلال للمدة الممتدة من سنة 2004-2019، وسنعتمد في ذلك على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام منهج التكامل المشترك، واختبار وجود علاقة قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ ونموذج شعاع الانحدار الذاتي. وتنبع أهمية البحث من الدور الذي يلعبه التضخم في التأثير بمعدل البطالة وخاصة بطالة الخريجين والوقوف بالضبط على أي المتغيرين يسبب المتغير الآخر، ومن أجل بحث العلاقة التي تربط بين متغيري البحث تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع شهريه (فصلية) وسيتم اختبار هذه العلاقة عن طريق تقدير المعادلة التالية :

$$\mathrm{Ar} = a_0 + \sum a_i \mathrm{Ar}_{t-i} + \sum a_j \mathrm{Pr}_{t-j} + U_t$$

حيث: Ar : معدل بطالة الخريجين للدراستين الأولية والعليا ، Pr : معدل التضخم ، Ut : متغير عشوائي

وإن اختبار العلاقة بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين يتطلب المرور بثلاث خطوات، أولا نقوم بتحليل سكون السلاسل الزمنية بغية تحديد درجة تكاملها.

ثانيا نحدد نوع العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل باستعمال منهجية "التكامل المشترك"، ثالثا، اختبار الفرضيات البعدية للنموذج المقدر، ومن المنتظر أن تكون نتائج البحث متوافقة مع أي واحدة من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: معدل التضخم يؤثر في معدل بطالة الخريجين،

الفرضية الثانية: معدل التضخم لا يؤثر في معدل بطالة الخريجين.

وتعد الفرضية الأولى منطقية في حالة الاقتصاد العراقي المعتمد كليا على الاستيراد وضعف الجهاز الإنتاجي والتشغيلي.

2-3 اختبار السكون:

قبل الشروع في بناء أي نموذج قياسي أو علاقة سواء في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) أو المدى البعيد (التكامل المشترك)، نقوم بداية بتحليل خصائص كل سلسلة زمنية على حدة لمعرفة ما إذا كانت مستقرة وتحديد درجة تكاملها، وللقيام بذلك نستخدم الاختبارات الخاصة بجذر الوحدة وفي هذه البحث سوف نقتصر على اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey-Fullerويشمل الاختبار الحالات الثلاث التالية: (يونس وخضير، 2018: 6-7)

أ- بدون ثابت وبدون اتجاه زمني $Without\ Constant\&\ Trend$

$$\Delta Y_t = a\mathrm{Y}_{\mathrm{t}-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta \mathrm{Y}_{\mathrm{t}-1} + u_t$$

ب- ذات ثابت وبدون اتجاه زمني $With\ Constant\&Trend$

$$\Delta Y_t = a_0 + a\mathrm{Y}_{\mathrm{t}-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta \mathrm{Y}_{\mathrm{t}-1} + u_t$$

ت- ذات ثابت وذات اتجاه زمني $With\ Const$:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_{2t} + a\mathrm{Y}_{\mathrm{t}-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta \mathrm{Y}_{\mathrm{t}-1} + u_t$$

الجدول(5) اختبار جذر الوحدة Augmented Dickey-Fuller

At First Difference	*With Constant*		*With Constant & Trend*		*Without Constant& Trend*	
	t-Statistic	**Prob.**	**t-Statistic**	**Prob.**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(Pr)	**-1.7705**	**0.3910**	**-1.7010**	**0.7376**	**-3.70341**	**0.0199**
D(Ar)	**-2.1055**	**0.2434**	**-2.0910**	**0.5554**	**-2.44148**	**0.0197**

المصدر: إعداد الباحث باستخدام نموذج ***EViews10***

يوضح الجدول رقم (6) واعتمادا على اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic أن كلا المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار $ARDl$

3-3 اختبار نموذج $ARDL$:

يمكن كتابة نموذج $ARDL$ للمتغيرات قيد البحث وفق الصيغة التالية: (Suleman,2014:211)

$$\Delta \mathrm{Ar}_t = a_0 + \beta_1 \mathrm{Ar}_{t-1} + \beta_2 \mathrm{Pr}_{t-1} + \sum \gamma_{j1} \Delta \mathrm{Ar}_{t-j} + \sum \gamma_{j2} \Delta \mathrm{Pr}_{t-j} + \mathrm{u}_t$$

يشير Δ الى الفرق الأول و $a0$ الى معامل التقاطع، كما ان ut يمثل حد الخطأ، و t-1 تشير الى قيمة المتغير عند مدة ابطاء واحدة، ويوضح نموذج $ARDL$ أن تغير بطالة الخريجين يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة التي ادخلت لتاخذ بنظر الاعتبار استجابة معدل البطالة للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، وبذلك يمكن الفصل بين تاثيرات الاجل القصير وتاثيرات الاجل الطويل، كما ان التكامل المشترك وفقا لـ $Pesaran$ (2001) في نماذج $ARDL$ يرتكز على اختبار الفرضية (Nikolaos Dritsakis:2011:13-14) التالية:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك H_0: β_1, a = 0

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك H_1: β_1, a ≠ 0

يمكن الاستنتاج بجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات بغض النظر عن رتبة التكامل المشترك بين المتغيرات، اما اذا كانت احصائية F اقل من القيمة الحرجة العليا عندها لا يمكننا رفض فرضية عدم التكامل المشترك، أما إذا كان ت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل $Pesaran$ (2001)، (M. Hamuda, 2013:63)عندئذ لا يمكن أن نقرر.

الجدول (6)درجة التكامل المشترك لمتغيرات الدارسة

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t − Statistic*	*Prob.*
D(Ar(-2))	**-0.524902**	**0.076646**	**-6.84839**	**0.000**
D(Pr)	**-7.361535**	**3.295516**	**-2.2338**	**0.0355**
CointEq(-1)	**-0.739082**	**0.113962**	**-6.48534**	**0.000**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام نموذج ***EViews10***

قيمة إحصائية التكامل المشترك المقدرة هي F= 7.667 وحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل $Pesaran$ هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (7): اختبار الحدود (القيم الحرجة)

مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
% 10	2.26	3.35
% 5	2.62	3.79
% 2.5	2.96	4.18
% 1	3.41	4.68

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام نموذج $\boldsymbol{EViews10}$

يوضح الجدول اعلاه أن $F-stat.$ هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل. اعتمادا على $Akaikeinfocriterion\ (AIC)$ تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (3,0,0,2,3,) هو النموذج الأمثل.

الجدول التالي يوضح أن معلمات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة جميعها معنوي عند درجة معنوية 5%، كما أن معامل التحديد المصحح يبلغ (96.0)، وهو ما يعني أن المتغير المستخدم في النموذج (0.21) يشرح إلى حد كبير جدا تغير معدل البطالة للخريجين.

الجدول (8) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(3,0,0,2,3,0)

***Included observation* : 37**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Short run* : *Dependent Variable* : *DPIBA				
ME(-3)	**0.524902**	**0.076646**	**6.848394**	**0.000**
Pr	**-1.07E-05**	**2.08E-06**	**-5.13977**	**0.000**
C	**965.4884**	**187.79**	**5.141321**	**0.000**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام نموذج $\boldsymbol{EViews10}$

يمكن تمثيل دالة بطالة الخريجين في الامد القصير حسب مخرجات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (3,0,0,2,3,0) من الجدول السابق كالاتي:

$$Ar= 0.524 + 1.04Pr + \varepsilon$$

$$R^2 = 0.96 \quad F = 44.849 \quad D-W = 1.01$$

يتضح من الدالة اعلاه ان قيم واشارة جميع معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية، معدل التضخم يؤثر طردياً على معدل بطالة الخريجين في المدى القصير.

4-3 اختبار التكامل المشترك في الامد الطويل:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فان المرحلة التالية تتضمن تقدير معادلة الاجل الطويل، ويتم اختيار رتبة الابطاء حسب معيار $Akaike\ (AIC)$ قبل ان يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة OLS بهدف الغاء الترابط التسلسلي او الذاتي في الاخطاء العشوائية.

الجدول (9) درجة التكامل المشترك لمتغيرات الدارسة في الامد الطويل

Variable	Coefficient	St. Error	t-Statistic	Prob.
Ar	**0.0112**	**0.0037**	**30.2702**	**0.0000**
Pr	**0.9401**	**0.0223**	**42.1567**	**0.0015**
C	**1423.2173**	**78.9203**	**18.0333**	**0.0000**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام نموذج $\boldsymbol{EViews10}$

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 880-900
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.45

تشير النتائج في الجدول (9) إلى التأثير في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع العديد الدراسات، اذ نلاحظ ان العلاقة موجودة بين المتغير المستقل والمتغير التابع, اي ان معدل التضخم يعد متغير مؤثر في معدل بطالة الخريجين، فزيادة معدل التضخم بنسبة(1%) يؤدي الى زيادة معدل بطالة الخريجين بنسبة(12.1%) .

5-3 الاختبارات القياسية:

من خلال اختباري الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للأخطاء في الجدول (11) ادناه يتضح خلو النموذج المقدر من هاتين المشكلتين.

جدول (10)اختباري الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	**1.358712**	**Prob. F(5,18)**	**0.2857**
Obs*R-squared	**10.13818**	**Prob. Chi-Square(5)**	**0.0714**
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**1.187276**	**Prob. F(3,28)**	**0.3325**
Obs*R-squared	**3.611276**	**Prob. Chi-Square(3)**	**0.3066**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام نموذج ***EViews10***

6-3 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL

يمكن اختبار احتواء بيانات متغيرات البحث المستخدمة من وجود المتغيرات الهيكلية عبر الزمن، باستخدام اختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) Cumulative Sum of Recursive Residual .
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة (CUSUMSQ) Cumulative Cumulative (CUSUMSQ)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة باستخدام نموذج $ARDL$ اذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (0.05)، إما إذا كان الشكل البياني خارج الحدود فان المعلمات تكون غير مستقرة عند المستوى المذكور.

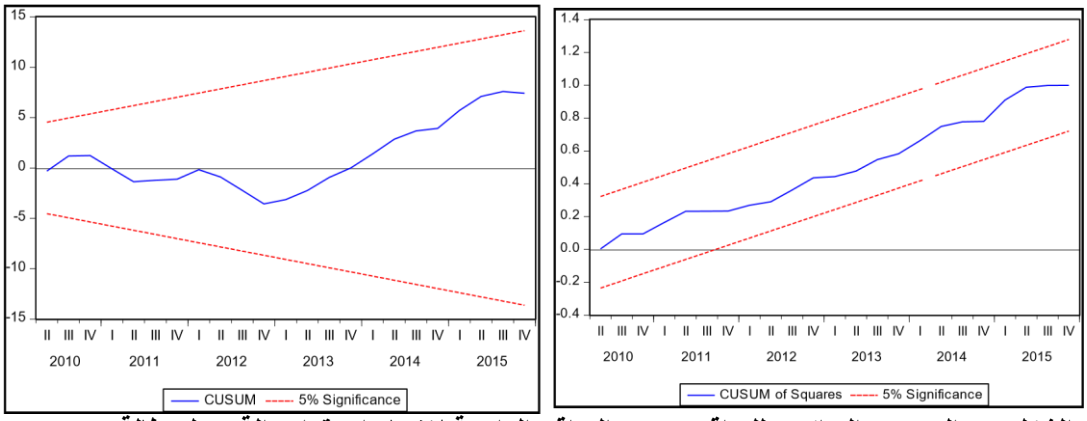

الشكل (2) المجموع التراكمي للبواقي ومربع البواقي الراجعة لاختبار استقرار دالة معدل بطالة الخريجين

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام نموذج ***EViews10***

الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج نموذج ARDL وجود علاقة إيجابية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين في كلٍ من الأجلين القصير والطويل، وهو ما يخالف الطرح التقليدي لمنحنى فيليبس.
2. بينت البحث أن الاقتصاد العراقي يعاني من حالة تضخم ركودي، حيث يتزامن ارتفاع المستوى العام للأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الخريجين.
3. يعود ارتفاع بطالة الخريجين إلى ضعف القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) واعتماد الاقتصاد بشكل كبير على القطاع النفطي الذي لا يساهم بشكل كافٍ في استيعاب القوى العاملة.
4. تعاني سوق العمل العراقية من عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة الهيكلية بين الخريجين.
5. أسهمت السياسات النقدية والمالية، وخاصة السياسة النقدية الانكماشية والانفتاح التجاري، في إضعاف الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، مما انعكس سلباً على التشغيل.
6. أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل بطالة الخريجين، مع سرعة تصحيح عالية للانحرافات قصيرة الأجل.
7. أظهرت النتائج أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة بطالة الخريجين بنسبة ملحوظة، ما يعكس هشاشة سوق العمل أمام الصدمات الاقتصادية.
8. ساهمت الظروف السياسية والأمنية وعدم الاستقرار في تفاقم البطالة والتضخم، مما زاد من تعقيد العلاقة بينهما.

التوصيات:

1. ضرورة تقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) لخلق فرص عمل مستدامة تستوعب الخريجين.
2. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير بيئة أعمال مناسبة لتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في تشغيل القوى العاملة.
3. إعادة هيكلة النظام التعليمي بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، مع التركيز على التعليم التقني والمهني وتنمية المهارات التطبيقية.
4. تحقيق تنسيق أفضل بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم دون التأثير السلبي على مستويات التشغيل .
5. فرض سياسات تجارية تحمي المنتج المحلي وتقلل من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة، بما يعزز الإنتاج المحلي وفرص العمل.
6. تبني برامج حكومية فعالة لتأهيل الخريجين وتدريبهم وفق متطلبات السوق، وربط التدريب بالتوظيف .
7. العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ومحاربة الفساد، لما له من أثر مباشر في جذب الاستثمارات وانشاء فرص العمل.
8. تطوير نظم معلومات سوق العمل لتوفير بيانات دقيقة تساعد في التخطيط السليم للسياسات الاقتصادية والتعليمية.
9. توفير التمويل والتسهيلات اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم مصادر خلق فرص العمل .
10. التوسع في استخدام نماذج قياسية أكثر تطوراً وبحث متغيرات إضافية (مثل النمو الاقتصادي، الاستثمار، التعليم) لفهم أعمق للعلاقة بين التضخم والبطالة.

المصادر:

1 ايدجمان ,مايكل (2008) الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض.
2 بريهي، فارس كريم واخرون (2011)، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعمليات الإصلاح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49 ، بغداد.
3 البنك الدولي/https://data.albankaldawli.org
4 جاسم، عبدالرسول عبد (1988)، الاجور والإنتاجية، مجلة الرافدين، العدد (23).
5 جاسم، عبدالرسول عبد (2009)، تقييم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات)، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات.
6 جاسم، عبدالرسول عبد(2008) ،البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور الجامعة ،العدد(11).
7 حسين، عيادة سعيد (2012)، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(8).
8 الدليمي، عوض فاضل إسماعيل(1999)، النقود والبنوك، بغداد
9 زكي، رمزي (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، العدد 226، الكويت.
10 السيد علي، عبد المنعم (1986) مبادئ الاقتصاد الكلي، الجامعة المستنصرية، العراق.
11 صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، سنوات مختلفة.
12 طحاوي، منى (1995)، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
13 العبيدي، مهند جميل وحيد(2020)، البطالة الهيكلية لخريجي الجامعات العراقية الواقع والمعالجات للمدة 2004-2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، العراق.
14 عيسى واخرون(2018) ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها واثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00.
15 وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة
16 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات المجموعة السنوية الاحصائية (2005-2020).
17 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الاحصائية السنوية.
18 وزارة التخطيط،–الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
19 يونس، عدنان حسين (2001)، التضخم ودور الضرائب المباشرة واعادة التوزيع في العراق، بغداد.
20 يونس، نعمان منذر وخضير، منعم احمد (2018)، قياس اثر الانفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL، جامعة تكريت.
21 Eenrguttongerrard (la monaie) 1987: Paris : Eddalaz
22 Kevin : Matthews ll (10\9\20210) what to know about the main causes of inflation
23 Shallal, A.A.H., Asaad, B.M., Aljebory, A., Aldulaim, H. (2025). Impact of Green Economy on the Sustainable Development Indicators in Iraq.
24 Kot, S., Khalid, B., ul Haque, A. (eds) New Challenges of the Global Economy for Business Management. EEEU 2024. Springer Proceedings in Business and Economics. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-96-4116-1_27